

دور مساهمة المدقق الداخلي في تعزيز شفافية المعلومات

المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية

وسام نعمة حسين^(*)

المستخلص

تعد معايير المحاسبة الدولية المنظم والمحدد الأساس للممارسات المحاسبية وتعد الموجه للعمل المحاسبي بتوفير أسس وإجراءات تعزز من فعالية مهنة المحاسبة وبما ينعكس ذلك بالأخص في تحقيق الملائمة والثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية التي تعد مخرجات العمل المحاسبي وذلك بهدف خدمة مستخدمي هذه المعلومات الداخليين أو الخارجيين ، ولكون أن هذه المعايير غير ملزمة التطبيق وإن تطبيقها كلها أو جزء منها تابع لسياسات الشركات أو الدولة في إقرار بعض منها وإهمال البعض الآخر ، لذا لا يمكن إجبار الشركات على تطبيق المعايير المحاسبية التي تؤكد على شفافية المعلومات المحاسبية، ويتجلى دور المدقق الداخلي من تعزيز الشفافية في المعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية، من خلال تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية وحث المحاسب على اتباع الخطوات التي تحقق الإفصاح المحاسبي المحقق للشفافية ، عبر التتبع الدقيق والمركز لموضوعية الاستخدامات والإجراءات المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية وحقيقة المعلومات المفصح عنها والتأكد من كونها معبرة عما جرى فعلاً ، فضلاً عن تقديم الاقتراحات والتوصيات في إمكانية اعتماد المعايير المحاسبية المعززة للشفافية لما فيه تأثير من رفع مستوى الموثوقية في القوائم المالية ، والتأكيد على التمسك في حقه من التحفظ عن رأيه في مصداقية المعلومات المحاسبية للقوائم المالية الغير معتمدة لمعايير الشفافية.

Abstract

The International Accounting Standards is the engine and set the basis for accounting practices and employment-oriented accounting by providing bases and procedures to enhance the effectiveness of the accounting profession and as reflected in particular in achieving the confidence and credibility in the accounting information is the output of the accounting work in order to serve the users of this information is internal or external, since these standards non-binding application and the application of all or part of them went to corporate policies or the State to adopt some of them and neglect others, we can not force companies to apply accounting standards that emphasize the transparency of accounting information, so you can Checker internal promotion of transparency in accounting information according to the criteria International Accounting, by enhancing the credibility of accounting information and urged the accountant to follow the steps that meet the accounting disclosure investigator of transparency, through the accurate tracking and the Centre for the objectivity of the uses and accounting procedures used in the preparation of financial statements and the fact that the information disclosed and to make sure they reflect what was actually, as well as suggestions and recommendations in the possibility of adopting accounting standards that promote transparency for the effect of raising the level of reliability in the financial statements, and the emphasis on upholding the conservative right for his opinion on the credibility of accounting information in the financial statements of others supported the standards of transparency.

^(*) مدرس مساعد ، قسم المحاسبة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت.

المقدمة

لقد صاحب التطورات المتسارعة في مختلف الميادين والمهن تطوراً ملحوظاً في أهداف ومضمون مهنة التدقيق ، ولعل أبرز ملامح هذا التطور يتضح في تغير النظرة إلى مفهوم التدقيق وأهدافه وإلى مهمة المدقق والدور الذي يقوم به ، فلقد أصبح ينظر إلى التدقيق على أنه عملية منهجية للحصول بطريقة موضوعية على الإثباتات المتعلقة بالتوكيدات عن النشاطات والأحداث الاقتصادية وموضوعيتها ومصداقيتها وتقويمها للتأكد من درجة التوافق بين هذه التوكيدات والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى المستفيدين ذوي العلاقة ، وبهذا أضحت ينادى بالمدقق (الداخلي على وجه الخصوص) مهمة إيصال نتائج التدقيق إلى الأطراف المستخدمة للبيانات المالية من خلال تقرير مكتوب يضم (من بين أمور أخرى) رأيه في البيانات المالية التي قام بتدقيقها ، ويعد رأي المدقق من الأهمية والخطورة بمكان إذ له تأثير على جهات عدة ويحدد في ضوءه مواقف وتتخذ قرارات ، لذا يجب أن يكون هذا الرأي بمستوى من الجودة ليفي بمتطلبات وتطلعات مستخدمي البيانات المالية وبالشكل الذي يؤدي إلى تفادي تعرض المدقق الداخلي للمساءلة والمشاكل القانونية. وبهذا يمكن القول أن رأي المدقق هو المنتج النهائي والأساس لعملية التدقيق.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية الدور الذي يمكن للمدقق الداخلي القيام به لدفع المحاسب بتوفير معلومات محاسبية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وذلك لتحقيق الجودة والشفافية في هذه المعلومات من خلال التركيز على إجراءات التدقيق التي تؤكد على مصداقية المعلومات ومدى موافقتها للشفافية المتوفرة في معايير المحاسبة الدولية.

مشكلة البحث: هل يمكن للمدقق الداخلي التأثير في الإفصاح المحاسبي والدفع به ليوافق معايير المحاسبة الدولية وذلك لتحقيق الشفافية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية.

فرضية البحث: يمكن للمدقق الداخلي التأثير بعملية الإفصاح المحاسبي والدفع بها لتوافق معايير المحاسبة الدولية بما يحقق الشفافية في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان الدور الذي يمكن للمدقق الداخلي القيام به في توجيه المحاسب (عند إعداد القوائم المالية) للالتزام بمعايير المحاسبة الدولية بغية تحقيق الشفافية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها.

منهجية البحث: تم اعتماد المنهج الوصفي في البحث من خلال الأدبيات ذات الصلة بموضوعه من دوريات ورسائل وأطاريح جامعية وكتب ومقالات انترنت ، ولغرض التحقق من فرضيته والوصول إلى الهدف المحدد له تم تقسيمه إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول : مدى إقرار معايير المحاسبة الدولية لشفافية المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: دور المدقق الداخلي في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

المبحث الثالث: دور المدقق الداخلي في تفعيل شفافية المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية.

المبحث الأول

مدى إقرار معايير المحاسبة الدولية لشفافية المعلومات المحاسبية

مفهوم الشفافية

إن الشفافية بمفهومها العام البسيط هي ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن وقد يكون لها دور حاسم في كشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم وتعني أيضاً بتوفير إجراءات واضحة بكيفية صنع القرار على الصعيد العام، وفتح تام لقنوات الاتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولين (شمخي جبر، www.alsabaah.com) وهناك من عرفها على أنها إتاحة المعلومات للجمهور ووضوح الإجراءات والسياسات والقواعد والقوانين والقرارات، وأنها في مجال خدمة العامة واتخاذ القرار والسياسة العامة أداة لتقليل عدم التأكد وتساعد في القضاء على الفساد الإداري أو هي نشر المعلومات والإفصاح عنها بسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع، (الربيعي، ٢٠٠٥: ٥٤).

ويلاحظ من هذا التعريف ومن أغلب وجهات النظر المتعلقة لهذا المفهوم أن الشفافية تنص بالدرجة الأساس على :-

- ١- توفر المعلومات وإتاحتها لمستخدميها.
 - ٢- الوضوح التام في الإجراءات والسياسات والقواعد والقوانين المتبعة والقرارات .
 - ٣- فتح قنوات الاتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولين وتعد الشفافية من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في المجتمعات وذاع توظيفها وهي أحد ممارسات الديمقراطية التي تتضمن المساواة والمحاسبة والحرية في الحصول على المعلومات والإطلاع عليها، ولقد ظهر هذا المفهوم نتيجة لتطور اتجاهات الفكر الإنساني، وهو يعبر عن المعلومات الصحيحة والصادقة لكل الأحداث المالية في المجال الاقتصادي. وتشير الشفافية إلى إتاحة المعلومات إلى الجمهور ووضوح الإجراءات والسياسات والقواعد والقوانين والقرارات، وهي في الخدمة العامة واتخاذ القرار والسياسة العامة أداة لتقليل عدم التأكد وتساعد في القضاء على الفساد الإداري. (Bin 19 : 1998, Ab Hamid) علاوة على ذلك فإن الشفافية تتمثل في التدفق الكامل للمعلومات من المدراء إلى أصحاب المصلحة في الشركة. (Paul, 1998 : 19)
- ومما تقدم يظهر أن مفهوم الشفافية يتعلق بعدد من المفاهيم منها المعلومات، والبيانات، والقوانين، والإجراءات، واتخاذ القرارات، والتشريعات، والفساد الإداري، وأنها تعني توفير المعلومات التي تتميز بالوضوح والدقة والموضوعية والتكامل، وسهولة الفهم وغير مضللة لمستخدمي هذه المعلومات كافة عند الحاجة إليها في الوقت نفسه، وأن تكون ذات صلة وثيقة بالقرارات والتشريعات التي تخص ذلك النشاط للوحدة الاقتصادية، من أجل مكافحة الفساد الإداري وسيادة لغة الحوار الديمقراطي بين العاملين ومن أجل اتخاذ قرارات شفافة وملائمة للحالة القائمة في الوحدة الاقتصادية لتعزيز القبول لدى مستخدمي هذه المعلومات. كما وتعني الشفافية الوضوح والعقلانية والالتزام بالمتطلبات أو الشروط المرجعية للعمل وتكافؤ الفرص للجميع وسهولة الإجراءات والحد من الفساد.

مزايا الشفافية

وتحدد أهم المزايا بما يأتي: (www.arabtopics.com)

- ١- الدقة والصدق عند تقديم المعلومة.
 - ٢- بناء وتوجيه سلوك مقاوم للفساد بشكل عقلائي ومنطقي.
 - ٣- تحقيق معايير الشرف والنزاهة.
- ويضاف إلى هذه المزايا (الربيعي، ٢٠٠٥: ٥٩-٦٠)
- ٤- توفير الوقت والتكاليف وتجنب الفوضى في العمل.

- ٥- استقلاليه الأفراد العاملون في التنظيمات الإدارية عند القيام بواجباتهم الوظيفية وهذا يعزز الرقابة الذاتية بدلاً من الرقابة الإدارية المستمرة.
 - ٦- ترسيخ قيم التعارف وتضافر الجهود ووضوح النتائج إذ يكون أداء الأعمال جماعياً.
 - ٧- تساعد في إعداد الدراسات بصورة دورية لتحديد نقاط القوة والضعف.
 - ٨- المشاركة في اتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة.
 - ٩- تحقيق المصلحة العامة لان غياب الشفافية في بعض التشريعات والقوانين وعدم وضوح النص لهذه التشريعات والأنظمة يعد سبباً رئيسياً للاجتهادات الشخصية وبشكل لا يخدم المصلحة العامة.
 - ١٠- توفير النجاح والاستمرارية لأي شركة تريد مكافحة الفساد بكل أشكاله.
- أهمية الشفافية:** يمكن تحديد أهمية الشفافية في النواحي الآتية: (الربيعي، ٢٠٠٥: ٥٨)
- ١- تعزيز الرقابة الإدارية وتزويد من كفاءتها وممارستها من خلال دقتها ووضوحها للإجراءات والممارسات الإدارية المعمول بها.
 - ٢- جذب الاستثمار الأجنبي والمحافظة على الاستثمارات المحلية.
 - ٣- إغلاق الأبواب أمام الروتين وتعقيد الإجراءات.
 - ٤- تعمل على تحقيق التطور الإداري فضلاً عن دورها في تحقيق التنمية الإدارية.
 - ٥- المساهمة في محاربة الفساد بكافة صوره وأشكاله.
 - ٦- منع الممارسات الإدارية الخاطئة في العمل.
 - ٧- تعزيز قدرات الأجهزة الإدارية على مواكبة المتغيرات والمستجدات المحيطة بها.
 - ٨- إنعاش الأسواق المالية من خلال تحقيق المصداقية في توفير المعلومات المالية.
 - ٩- تعمل على تضافر الجهود والدعم الكافي والالتزام على مستوى القيادات الإدارية.
 - ١٠- تحديث الأنظمة والقوانين وتبسيط الإجراءات وجعلها واضحة.
 - ١١- تتضح أهميتها في العلنية، فالقرار السري لا يمكن أن يناقش والأعمال الخفية لا يمكن المسائلة عنها.
- الشفافية في المعلومات المحاسبية:** تعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً .
- (يحيى ، ١٩٩٠ : ٢٧) . وتهتم الشفافية في وضوح التشريعات والقوانين ، وسهولة الإجراءات في الحصول على المعلومات وتدققها من الوحدة الاقتصادية إلى الأطراف المستفيدة ، وتعّد أداة لتقليل حالة عدم التأكد ، والقضاء على الفساد الإداري ، وأنها تركز بالدرجة الأولى على شفافية المعلومات ، والإفصاح عن المعلومات يعتمد على مدى توافر هذه المعلومات بخصائصها المطلوبة ، والتمثلة بالدقة والوضوح والصدق والشمولية ، لهذا نجد أن الهدف من الإفصاح والشفافية التأكد من توفر المعلومات لمستخدميها كافة في وقت واحد وبالنحو الذي يسهم في مساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة ، هذا وأن المعلومات تلعب دوراً مهماً في تعزيز الشفافية والإفصاح عن طريق الطلب الواسع على المعلومات ، بوصفها تشكل جوهر الشفافية وعنصرها الأساس لان وضوح المعلومات ينعكس على كل الأنشطة والفعاليات ، كما وان إظهار المعلومات والإفصاح عن البيانات وزيادة درجة سهولة الوصول إليها يؤدي إلى زيادة درجة الشفافية ، علاوة على أن الشفافية تعدّ من أهم آليات تعزيز قوانين الإفصاح. ومما تقدم يتبين أيضاً وجود علاقة وطيدة بين المعلومات وخصائصها التي تحملها وبين خصائص الشفافية وخصائص الإفصاح ، التي من أهمها توافر المعلومات والبيانات ووضوحها ومصداقيتها. ولمعايير المحاسبة والتدقيق أثر بالغ في توافر قوائم مالية ذات جودة عالية تتسم

بالإفصاح والشفافية وكفاية وملائمة ومصداقية ما تشمله من معلومات بما يفي باحتياجات المستخدمين لهذه التقارير ، عن طريق التركيز على كيفية استجابة المهنة في تعزيز الثقة والشفافية في القوائم المالية للشركات ، عن طريق الالتزام بالقواعد والمعايير الصادرة عن المنظمات الدولية والمحلية المختصة بمهنة المحاسبة والتدقيق ، ويلعب الإفصاح المحاسبي الشفاف دوراً كبيراً في تعزيز الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة ، من أجل الارتقاء بمعايير المحاسبة والتدقيق وفعاليتها لدعم المصداقية والثقة في المعلومات والقوائم المالية ، وزيادة الوعي بمسؤوليات الإدارات العليا لتعزيز شفافية الإفصاح في قطاع الشركات المساهمة ، وتعزيز الثقة في مهنة المحاسبة.

أنواع الإفصاح: الإفصاح في اللغة من الفصاحة وتعني البيان (العيسوي، ٢٠٠٣: ٨١) ويشير الإفصاح بشكل عام إلى "إظهار الشيء بحيث يكون واضحاً ومفهوماً ، ويهدف إلى توفير المعلومات التي تفيد مختلف الطوائف عند اتخاذ القرارات". (الحمداي ، ١٩٩٠ : ٧٧-٧٨).

أما الإفصاح المحاسبي فهو يشير إلى إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية ، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل. (زيود و آخرون ، ٢٠٠٧ : ١٧٩) ونظراً لاختلاف وجهات نظر المستخدمين للمعلومات المفصح عنها واختلاف حاجاتهم منها ظهرت إفصاحات عدة يمكن تحديثها بما يأتي: (<http://www.acc4arab.com/acc//showthread.php?t=6186>)

أولاً/ الإفصاح الكامل: ويقصد به شمولية القوائم المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ.

ثانياً/ الإفصاح العادل: ويهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية ، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.

ثالثاً/ الإفصاح الكافي: ويعني تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار فضلاً عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

رابعاً/ الإفصاح الملانم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي المعلومات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها. إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

خامساً/ الإفصاح الوقائي: هو الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل القوائم المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم. حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي و يسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي).

سادساً/ الإفصاح التثقيفي: لقد ظهر هذا النوع من الإفصاح أثر تزايد أهمية الملائمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن سياسة الإدارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح والهياكل التمويلية للمؤسسة.

الإفصاح المحاسبي الذي يحقق الشفافية

تقوم العديد من المؤسسات في مختلف أرجاء العالم بإعداد وعرض البيانات المالية للمستخدمين الخارجيين. ورغم أنه قد يبدو أن تلك البيانات متشابهة بين بلد وآخر، إلا أن هناك

اختلافات بينها. هذه الاختلافات قد ترجع إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية من بلد إلى آخر كما قد ترجع تلك الاختلافات إلى إن كل دولة تأخذ في اعتبارها احتياجات مختلف فئات مستخدمي البيانات المالية عند وضع متطلبات إعداد البيانات المالية محلياً.

مما تقدم يمكن القول أن الشفافية هي نقيض الغموض أو السرية وكذلك الإفصاح أيضاً، ولأن الشفافية تركز بالدرجة الأولى على شفافية المعلومات وإن الإفصاح عنها (أي عن المعلومات) إنما يعتمد على مدى توفرها بخصائصها المطلوبة ، لذا فإن الإفصاح يعد الركن الأول من أركان الشفافية بل لا يمكن لها أن تقوم إلا به. (الحيالي، ٢٠٠٨ : ٨)

والشفافية والإفصاح لا ينحصران بمجال دون آخر ، ففي المجال الاقتصادي (خاصة ما يتعلق منها بنشر المعلومات وتوفيرها) تمتد الشفافية إلى الأنشطة الاقتصادية المختلفة وأسواق المال والرقابة على الشركات وتقارير تقييم الأصول وتدقيق الميزانيات ونشرها والبورصات وإسناد الأعمال وتقديم العطاء وترسيه المناقصات أو المزايدات ، وكل ذلك في صالح كل الأطراف ، ولا يسمح لأحد أن ينتفع بمعلومات أتاحت له دون غيره بدون مبرر. (www.seddikaffifi.com) وهي على مستوى الأسواق المالية تعني إعلان المعلومات التي تتعلق بتداول الأوراق المالية وخاصة أوامر البيع والشراء بغرض إيجاد تفاعل بين قوى العرض والطلب ، و إعلان المعلومات المتعلقة بالصفقات التي تبرم فعلاً من حيث أحجامها والأسعار التي تبرم بها حتى يعرف المتعاملون اتجاهات السوق. (www.tadawul.net) هذا فضلاً عن أنها تعمل على إنعاش الأسواق المالية من خلال تحقيق المصدقية في توفير المعلومات المالية، لذا فإن الإفصاح الذي يحقق الشفافية هو الإفصاح الكامل.

الاعتبارات الواجب مراعاتها عند بحث درجة الإفصاح في القوائم المالية
هناك بعض الاعتبارات منها:

- ١- تؤثر المعلومات المفصح عنها على مصالح الوحدة التنافسية إذا تجاوزته حدود معينة .
 - ٢- قد يؤدي الإفصاح عن عيوب نظام الرقابة الداخلية للوحدة إلى خفض مقدار الثقة منها مما يلحق الضرر بالمساهمين.
 - ٣- قد يؤدي عرض التفاصيل غير الضرورية إلى التشويه والإرباك .
- وأياً كانت الكيفية التي تعد خلالها المعلومات في التقارير المالية واختلاف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات لابد وأن تتوافر فيها الخصائص الآتية :
- أ- الكفاية : ويقصد بها توفير المعلومات الضرورية لكفاية مستخدميها من مختلف الفئات وبحيث تكون ملائمة لاحتياجاتهم المتعددة ولمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل شكل ممكن
 - الملائمة : أن تكون البيانات المقدمة معدة بطريقة واضحة ومفهومة وخالية من أي لبس أو غموض أو احتمال للتفسير الخطأ وأن تكون ممثلة للواقع الفعلي .
 - ج- الشمول: ويقصد به عرض البيانات الضرورية كافة الحالية منها أو المتوقعة وفي حالة البيانات التقديرية يجب أن تكون التقديرات مبنية على أسس سليمة ومقبولة.

مدى إقرار معايير المحاسبة الدولية لشفافية المعلومات المحاسبية

إن الإفصاح عن المعلومات المالية حسب ما نصت عليه المعايير الدولية يتضمن في العادة نشر معلومات كمية ونوعية وثيقة الصلة في التقارير المالية السنوية ، وهذه تكملها في الغالب قوائم مالية نصف سنوية أو ربع سنوية ومعلومات هامة أخرى، ونظراً لأن توفير المعلومات يمكن أن يكون مكلفاً فإن جدواها بالنسبة للجمهور ينبغي وزنه بالقياس إلى الكلفة عند تقرير متطلبات الإفصاح ، والتوقيت الجيد لطرح المعلومات مسألة مهمة أيضاً، وإن تقديم معلومات منخفضة الجودة أو أن المستخدمين غير قادرين على تفسير ما يتم الإفصاح عنه بشكل جيد ومناسب توجب أن تجعل المتطلبات العامة للإفصاح على مراحل وأن يتم نشرها بشكل تدريجي

، وعلى المدى الطويل يكون نظام الإفصاح التام مفيداً حتى لو تم التعرض لبعض المشكلات المالية ، لأن الثمن الذي يدفعه النظام المالي بسبب عدم كونه شفافاً قد يكون في النهاية أعلى من ثمن الكشف عن المعلومات. (حماد، ٢٠٠٤: ٧٣٠-٧٣١).

وتناولت معايير المحاسبة الدولية أساليب الإفصاح وأشكاله والفقرات التي يشملها ، كما أعطت لمصدق الحسابات دوراً في إكمال الجوانب التي ربما أغفلها تقرير الإدارة في الإفصاح ، والهدف الأساس من وراء ذلك هو إضفاء المصداقية على المعلومات المالية وعدم إخفاء أي منها تلبيةً لاحتياجات المستخدمين وحماية مصالحهم (الحيالي، ٢٠٠٨، ٢٨).

لقد أولت الهيئات والمنظمات الدولية المسؤولية عن وضع المعايير والقواعد المحاسبية اهتماماً كبيراً لموضوع الإفصاح المحاسبي ، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم (١) عرض القوائم المالية ، والمعيار رقم (٢٤) للإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة ، والمعيار رقم (٣٠) الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، والمعيار رقم (٣٢) في الأدوات المالية: الإفصاح والعرض. (حماد ، ٢٠٠٤: ٢٥-٣٨).

وفيما يلي عرض لأهم ما جاء في معايير المحاسبة الدولية حول الإفصاح المحاسبي بهدف تحقيق الشفافية (منتدى المحاسبين ،

:http://www.jps-dir.com/Forum/forum_posts.asp?TID=336

المعيار رقم (١) عرض القوائم المالية

إن الهدف من هذا المعيار بيان أساس عرض البيانات المالية للأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة للفترات السابقة والبيانات المالية للمنشآت الأخرى، ولتحقيق هذا الهدف يحدد هذا المعيار الاعتبارات الكلية لعرض البيانات المالية والإرشادات الخاصة بهيكليها والحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات المالية، أما الاعتراف بالعمليات والأحداث المحددة وقياسها والإفصاح عنها فيتم تناولها في معايير المحاسبة الدولية الأخرى.

يقوم هذا المعيار بتحديث المتطلبات في المعايير التي حل محلها بما يتفق مع إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض البيانات المالية، علاوة على ذلك فهو مصمم لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية.

ولقد ورد الإفصاح في المعيار الدولي رقم (١) أن البيانات المالية يجب أن تعرض المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة بشكل عادل. وأن التطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية، مع إفصاح إضافي حينما يكون ذلك ضرورياً ينجم عنه بيانات مالية تحقق عرضاً عادلاً في كافة الأحوال، ويجب على المنشأة التي تمثل بياناتها المالية لمعايير المحاسبة الدولية الإفصاح عن هذه الحقيقة، وكذلك يجب عدم وصف البيانات المالية أنها تمثل لمعايير المحاسبة الدولية إلا إذا كانت تمثل لمتطلبات كل معيار ينطبق عليها وكل تفسير منطبق صادر عن اللجنة الدائمة، إن العدالة والإفصاح الإضافي الذي يتضمنه هذا المعيار يحقق جزءاً من الشفافية في المعلومات المحاسبية المفصّل عنها.

المعيار رقم (٢٤) للإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة

تتطلب القوانين في كثير من البلدان أن تعطي البيانات المالية إفصاح حول مجموعات محددة من الأطراف ذات العلاقة، وبشكل خاص يتركز الانتباه على العمليات مع مدراء المنشأة خصوصاً مكافآتهم واقتراضهم، وذلك بسبب العلاقة الانتمائية مع المنشأة، إضافة إلى ذلك يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية، إلى الإفصاح عن العمليات الهامة بين شركات المجموعة والاستثمارات والأرصدة مع المجموعة والشركات الزميلة والمدراء. كذلك يتطلب المعيار المحاسبي الدولي الرابع والعشرون، البيانات المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت التابعة، والمعيار المحاسبي الدولي الثامن والعشرون المحاسبة عن الاستثمارات في

المنشآت الزميلة، الإفصاح عن قائمة بالمنشآت التابعة والزميلة الهامة، لذا فالإفصاح حول المكافآت والاقتراض وكل ما له علاقة مالية بالنسبة لمدراء المنشأة له الأثر الكبير في تعزيز الشفافية.

المعيار رقم (٣٠) الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة

يحتاج مستخدمو البيانات المالية الخاصة بالبنك إلى معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة وذلك لمساعدتهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي بالإضافة إلى مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية. كما يحتاج مستخدمو البيانات المالية إلى معلومات تساعدهم على فهم السمات الخاصة لطبيعة أنشطة البنوك. ويحتاج المستخدمون إلى تلك المعلومات بالرغم من خضوع البنك للرقابة والإشراف من قبل جهات حكومية وقيامه بتزويد تلك الجهات بمعلومات لا تكون عادة متاحة للجمهور، ولذلك فإن الإفصاح في البيانات المالية للبنوك يجب أن يكون شاملاً بدرجة كافية لمقابلة احتياجات هؤلاء المستخدمين، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أية قيود معقولة تحد من قدرة إدارة البنك على الوفاء بتلك الاحتياجات، وبذلك يساعد هذا من تعزيز الشفافية في الإفصاح المحاسبي لمثل هذه المنشآت المالية.

المبحث الثاني

دور المدقق الداخلي في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية

مفهوم التدقيق

عرف الإنسان التدقيق بشكل بدائي منذ بدأ الفرد يزاول نشاطه لغرض إشباع حاجاته وحاجات غيره فهو ليس وليد اليوم ولا الأمس القريب ولأن تدقيق الحسابات لم يبرز إلى الوجود إلا بعد ظهور المحاسبة إذ لا يمكن تصور وجود تدقيق للحسابات إلا إذا كان هناك حسابات ومن هنا يمكن القول أن التدقيق والمحاسبة لصيقتان .

ولقد استمدت مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان للتحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات، وباعتماد على الوثائق التاريخية يتبين أن المصريين القدماء كانوا يسجلون العمليات النقدية ثم يدققونها للتأكد من صحتها، ومع اتساع وتطور النشاط الاقتصادي في العالم أصبحت مهنة التدقيق تأخذ منحاً آخر (منتدى المحاسبين http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=1355).

والتدقيق عادة يشمل: (جمعة ، ١٩٩٩ ، ٣١٧ - ٣٢١)

١. فهم وتقديم الرقابة الداخلية للمؤسسة تحت التدقيق .
٢. فحص الأدلة والمستندات .
٣. الاستفسارات من داخل وخارج المؤسسة .
٤. ملاحظة جرد البضائع وجرد الموجودات الأخرى .
٥. الإجراءات التحليلية

ومن خلال الإجراءات المذكورة أعلاه وغيرها يقوم المدقق بجمع الأدلة الضرورية والمناسبة لأجل اتخاذ القرار فيما إذا كانت البيانات المالية تعطي صورة واضحة (أو عادلة) للمركز المالي والنشاط للمؤسسة تحت التدقيق .

إن الغرض الرئيسي من التدقيق الذي يقوم به المدقق المستقل والمحايد يمثل الأساس لإعطاء التقرير من قبل المدقق حول البيانات المالية كما وإن المدقق لا يمكنه إعطاء الرأي حول عدالة البيانات المالية بدون القيام بالتدقيق أولاً ، وإن الأدلة التي يقوم بجمعها من خلال التدقيق هي لأجل التأكد من إن الفقرات (الأرصدة) الموجودة في البيانات المالية (الميزانية

العامّة، الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية (هــي: <http://echoroukonline.com/montada/showthread.php?t=42354>)

١. موجودة فعلاً والالتزامات حدثت .
 ٢. مملوكة للمؤسسة تحت التدقيق وخالية من أي التزامات .
 ٣. ظاهرة بالقيم وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .
 ٤. مقيدة (مسجلة) بالدفاتر بصورة كاملة .
 ٥. تم الإفصاح عنها وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (أو الدولية) .
- وإجراءات التدقيق تختلف من مؤسسة لأخرى ، إذ إن إجراءات تدقيق مؤسسة صغيرة تختلف عن إجراءات تدقيق الشركة الصناعية كما وإن الإجراءات التدقيقية التي يختارها مدقق الحسابات لأي منشأة تتطلب الحكم الشخصي والتجربة المهنية والالتزام بالمبادئ الأساسية الموضوعية من قبل الجمعيات المهنية.
- تعريف التدقيق:** عرف أمين التدقيق بأنه عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً اقتصادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة. (عبد الله، ٢٠٠١: ١١).
- كما عرفه اتحاد المحاسبين الأمريكيين بأنه إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإجراءات الاقتصادية والأحداث وتقييمها بصورة موضوعية لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإجراءات وقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين.
- وتركز التعاريف السابقة جميعها على أن الهدف من عملية التدقيق هو الحصول على رأي فني محايد يعكس الوضع المالي للشركة.

أهداف التدقيق

يمكن حصر أهداف التدقيق بنوعين أساسيين من الأهداف: أهداف تقليدية، وأخرى حديثة أو متطورة (منتهى المحاسبين العـرب : <http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1815> : أولاً) الأهداف التقليدية التي بدورها تنفرع إلى:

- ١- أهداف رئيسية:
 - أ- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات الحسابية المثبتة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها.
 - ب- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.
 - ٢- أهداف فرعية:
 - أ- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.
 - ب- تقليص فرص ارتكاب الأخطاء والغش لوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.
 - ج- اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرًا أو مستقبلاً.
 - د- طمأننة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.
 - هـ- معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.
 - و- تقديم التقارير المختلفة وملاً الاستثمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المدقق.
- ثانياً) الأهداف الحديثة المتطورة:
- ١- تدقيق الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.
 - ٢- تقييم نتائج الأعمال ووفقاً للنتائج المرسومة.

٣- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.

٤- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

أنواع التدقيق

يوجد أنواع متعددة من التدقيق كل نوع ينظر للموضوع من زاوية مختلفة وهي (القاضي و دحدوح ، ١٩٩٩ : ١٦-١٨) :

١. من حيث القائم بعملية التدقيق: إذ يقسم إلى تدقيق داخلي وتدقيق خارجي.
٢. من حيث الإلزام في تنفيذ التدقيق: وينقسم هنا إلى تدقيق إجباري وتدقيق اختياري.
٣. من حيث نطاق التدقيق: ويحتوي على نوعين هما التدقيق الكامل والتدقيق الجزئي.
٤. من حيث حجم الاختيارات: ويتضمن نوعين هما التدقيق الشامل والتدقيق الاختياري.
٥. من حيث توقيت التدقيق: ويقسم إلى تدقيق نهائي وتدقيق مستمر.

مفهوم التدقيق الداخلي: إن كبر الفجوة بين مستوى الإدارة العليا والخطوط الأولى للتنشغيل جعل من الضروري وضع سلسلة من الأنظمة الرقابية لضمان سلامة تنفيذ الأعمال، والمدقق الداخلي يقوم بهذه النشاطات بتقديم تقريره الشخصي لكل هذه الأنظمة وليس هناك بديل عن دور التدقيق الداخلي بهذا الصدد.

فقد عرفت جمعية المدققين الداخليين الأمريكية في عام ١٩٧٨ التدقيق الداخلي على أنه (وظيفة تقويم مستقلة أنشئت داخل المشروع لغرض خدمته عن طريق فحص وتدقيق أنشطته المختلفة)، حيث ركز هذا التعريف على المفهوم المهني للتدقيق الداخلي ووضح ماهيته وغرضه، أما مؤتمر الصناعة الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٩٦٣ فقد عرف التدقيق الداخلي بأنه (مجموعة العمليات والأساليب الفنية التي يقوم بها فريق من موظفي المنشأة لضمان الإدارة على أن انظمه الرقابة الإدارية الموضوع كفاية ويجري تنفيذها بكفاءة وأن السجلات والتقارير المالية والمحاسبية وغيرها تعكس التنفيذ الفعلي للعمليات ونتائجها بدقة وسرعة وأن كل قسم وإدارة ووحدة تقوم مسؤولياتها إزاء الخطط والسياسات والإجراءات الموضوعية).

وأخيراً يعرف التدقيق الداخلي بأنه (مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل المشروع تنشئها الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والبنود وبشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وأموال المنشأة وفي التحقق من إتباع المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم وأخيراً في قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازمة إدخالها عليها وبذلك يصل المشروع إلى درجة من الكفاية الإنتاجية الممكنة) (دليل المحاسبين - http://www.jps-dir.com/Forum/forum_posts.asp?TID=1526&PN=1).

ويتضح من هذا التعريف أن التدقيق الداخلي يؤدي نوعين من الخدمات هما: (عثمان، ١٩٩٩ : ١٠٠-١٠٢).

النوع الأول: الخدمات الوقائية : وذلك لأنه يحمي أموال المنشآت ويحمي الخطط الإدارية ضد الانحراف .

النوع الثاني: الخدمات الملازمة : والتي تضمن دقة البيانات المحاسبية اللازمة في رسم السياسات العامة للمنشآت وتجري التعديلات على الطرق والوسائل الإدارية والرقابية وذلك لأجل مسايرتها للتطورات الجارية.

إجراءات التدقيق

يقصد بإجراءات التدقيق الوسيلة التي من خلالها يقوم المدقق بتنفيذ عملية التدقيق فعلياً، وهذه متروكة لتقدير المدقق وحكمه الشخصي ، يختار ما يراه ضرورياً ومناسباً من إجراءات

في سبيل تحقيق أهداف التدقيق وتطبيقاً للمعايير المقبولة والمتعارف عليها ، فليس هناك قائمة محددة تبين إجراءات التدقيق التي يجب إتباعها في كل عملية تدقيق ، مثل ما هو الحال عليه بالنسبة لمعايير التدقيق ، وما يؤكد ذلك هو أن المدقق يذكر في تقريره بأنه استخدم إجراءات التدقيق التي رآها مناسبة وضرورية في الظروف المحيطة لإتمام عملية التدقيق.(اشتوي ، ١٩٩١ : ٣١) وفيما يلي بعض الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المدقق عند قيامه بتأدية عمله وتتمثل بما يلي:(عثمان، ١٩٩٩ : ١٩-٢١)

١- التأييدات: يقصد بها عملية تأييد صحة الأرصدة من قبل أصحابها وان الإجابة التي يحصل عليها المدقق تعتبر كمستند ثبوتي حول وجود الدين وصحة وإمكانية تحصيله فالمدقق يطلب من المنشأة أن تقوم بإرسال كتب إلى المدينين والمصارف وغيرهم تطلب منهم تأييد الرصيد الظاهر في الكتاب وان يرسل الرد إلى المدقق مباشرة .وفي حالة تأييد المدين صحة الرصيد فان ذلك يعتبر دليل على صحة وجدية الدين أما في حالة عدم التأييد من قبل المدين للرصيد فيجب ذكر الأسباب كأن يكون قد قام بالسداد أو انه لا يعترف بوجود الرصيد وعندها يطلب المدقق من الوحدة التحقق من ذلك الرصيد.

٢- الملاحظة : ويقصد بها الدراسة والتمعن التي يجب أن يقوم بها المدقق أثناء قيامه بعمله، فيجب عليه أن يلاحظ الكيفية التي تنفذ بها الأعمال الروتينية وكذلك الأعمال الحسابية لأجل التحقق من كفاءتها وحسن سيرها .كما يجب على المدقق أن يلاحظ الكيفية والطريقة التي تجرد بها البضاعة وفيما إذا كان الموظفون المكلفون بعمليات الجرد ملتزمون بإتباع تعليمات الجرد وفيما إذا كانت عمليات العد والتسجيل تتم بشكل صحيح.

٣- الفحص : يقصد به مقارنة بين القيود المثبتة في السجلات مع المستندات الثبوتية لأجل التحقق من صحتها. فالمدقق قد يلجأ إلى فحص المتوفر من المستندات الثبوتية كقوائم الشراء مثلاً وكعوب الصكوك المسحوبة للتأكد من جدية العمليات والأحداث المالية وأنها كانت حقيقية منذ بدايتها حتى نهايتها مثال ذلك عند قيام المدقق بتدقيق عمليات الشراء فيجب أن يرفق مستند الشراء بقائمة المجهز ومع مذكرة أمين المخزن التي تؤيد استلام البضاعة ثم يدقق عملية سداد القائمة وملاحظة تأييد المجهز باستلام المبلغ.

٤- التحقق : وهي العملية التي من خلالها يتحقق المدقق من وجود الموجودات كالموجودات الثابتة وأوراق القبض والاستثمارات وذلك عن طريق قيامه بعملية الجرد الفعلي.

٥- الاستفسار : قد تصادف المدقق أثناء تأديته لعمله بعض جوانب الغموض الأمر الذي يتطلب توجيه أسئلة للمسؤولين في الوحدة وعلى ضوء الأسئلة سوف تتولد لديه فكرة واضحة حول ما تم الاستفسار عنه وهناك نوعين من الاستفسار أما شفوي أو تحريري ومن الأمثلة على ذلك إذا وجد المدقق أن مصاريف تجديد ماكنة قد اعتبرت الوحدة وعالجتها محاسبياً على أساس أنها مصاريف رأسمالية فيجب هنا التحقيق من أن هناك أسباب دعت إلى هذه المعالجة كمصاريف رأسمالية كزيادة في طاقتها الإنتاجية وهنا ممكن أن نستفسر من المهندسين فيما إذا كانت تلك المصروفات قد أدت إلى تحقيق زيادة في الطاقة الإنتاجية.

٦- التحليل : ويقصد به تحليل الحسابات والعمليات الحسابية وإرجاعها إلى مكوناتها الأساسية لأجل التحقق من صحتها.

٧- الاحتساب : ويقصد به العمل الحسابي الذي يقوم به المدقق لأجل التحقق من صحة الاحتساب، كما لو قام باحتساب قوائم المبيعات واحتساب المصاريف المستحقة والمصاريف المدفوعة مقدماً فالاحتساب يشمل تجزئة المبالغ أو تضريبها لأجل التحقق من صحة العمل الحسابي.

٨- المقارنة : ويقصد بالمقارنة بين المعلومات الواردة في البيانات الختامية أو في الكشف التحليلية مع نفس المعلومات للسنة أو السنوات السابقة لإيجاد أسباب أي تذبذب في تلك

المعلومات ومثال على ذلك المقارنة بين مصاريف التأمين مع مصاريف التأمين للسنة السابقة إذ قد يظهر أن مبلغ قسط التأمين غير المسدد بعد ولم يظهر ضمن المصاريف المستحقة وغير المدفوعة.

تقرير المدقق: أن الهدف النهائي لخدمة التدقيق يتمثل في إبداء الرأي حول عدالة عرض القوائم المالية وتمثيلها لنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي والنفقات النقدية ولا بد من الإشارة إلى أن المسؤولية الرئيسية عن إعداد القوائم المالية وتصويرها تقع على عاتق إدارة المشروع. بمعنى أن إدارة المشروع مسئولة عن تحقيق أهدافه وعن استخدام سائر الوسائل والإجراءات اللازمة لضمان المحافظة على أصوله وصحة إثباتات عملياته في السجلات و الدفاتر المختلفة وعن دقة البيانات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية وسلامتها. (القاضي ودحدوح، 2000: 316).

وبهذا يمكن القول أن رأي المدقق يعد بمنزلة المنتج النهائي لعملية التدقيق ، باعتبار العمل التدقيقي نشاطاً مهنيّاً يتم من خلال مراحل معينة وباستخدام أساليب وإجراءات تدقيقية عديدة ، ذلك لأن رأي المدقق يتسم بالأهمية والخطورة وله تأثير على جهات عديدة ومن نواح عدة ، فعلى ضوءه تتحدد مواقف وتدور مناقشات وتتخذ قرارات ، ولهذا يجب أن يكون هذا الرأي بمستوى من الجودة لفي بمطالبات وتطلعات مستخدمي البيانات المالية وبالشكل الذي يؤدي إلى تفادي تعرض المدقق للمساءلة والمشاكل القانونية المحتملة وما يترتب عليها من خسائر مباشرة وغير مباشرة ناجمة عن إبداء رأي لا يعكس واقع البيانات المالية المدققة.

معايير إبداء الرأي فيما يخص الإفصاح

يمكن تحديد معايير إبداء الرأي في الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بما يلي: (اشتوي ، ١٩٩١ : ٣٠-٣١)

١- يجب أن ينص تقرير المدقق عما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٢- يجب أن ينص التقرير عما إذا كانت مبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تم استخدامها في القوائم المالية تتماثل مع نفس المبادئ التي استخدمت في السنة السابقة.

٣- يفترض أن تحتوي القوائم المالية وملحقاتها على كافة البيانات والإيضاحات التي يجب إعلام القارئ بها ما لم يرد في التقرير خلاف ذلك.

٤- يجب أن يحتوي التقرير على رأي المدقق في القوائم المالية كوحدة واحدة يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك ، وفي جميع الأحوال على المدقق أن يوضح مدى فحصه للقوائم المالية والمسؤولية التي يتحملها.

مصادقية المعلومات المحاسبية: أن نشاط التدقيق الداخلي شامل لكل نشاطات المنشأة وعليه فإن الغرض الرئيسي للتدقيق الداخلي هو معاونة الإدارة في تأدية مسؤولياتها بشكل فعال وذلك عن طريق تزويد الإدارة بالتقارير وكذلك تقديم التوصيات والملاحظات المهمة والتي تخص نشاط المنشأة بشكل عام. (عثمان ، ١٩٩٩ : ١٠٣). بالإضافة إلى ما تقدم يجب أن تتصف هذه التقارير وما تحويه من معلومات محاسبية بالمصادقية، وتتسم المعلومات المحاسبية بالمصادقية بقدر خلوها من الخطأ والتحيز وعرضها بصورة صادقة.

لقد ورد مصطلح المصادقية لغويا في The New Method English Dictionary (http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=2646) كمفهوم مجرد فعبّر عنها بأنها مطابقة الخبر للواقع المخبر عنه، فالمصادقية هي الحقيقة والأمانة ولذلك هي ترجمة لخصائص المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تعبر عن الحاضر في حاضره، لا قبله ولا بعده، وإلا غدت أداة للغرر والتضليل ويراعى أن يكون الربح الناتج ربحاً حقيقياً مع بقاء المصدر سليماً وهو رأسمال، وفي مضمون هذا التفسير اللغوي عرفها أحد الباحثين (البديهي،

١٩٩٥ : ٤٧٠-٤٧٣) بأنها تعبر عن كون المعلومات المحاسبية لا تبتعد كثيراً عن أن تكون تلك المعلومات تتسم بالموضوعية فعدم التحريف للبيانات المحاسبية هي أحد الخصائص الهامة للمصادقية.

أما رياضياً عبر عن المصادقية بأنها أفضل طريقة تعطي درجة كبيرة من الثقة في البيانات الفعلية (البلقيني وإبراهيم، ١٩٩٩: ٥٦٥).

أما محاسبياً فيرى (البارودي، ٢٠٠٢، ١٠٨) بأن المصادقية هي التعبير عن الثقة في القوائم المالية فهي تتمثل في التعبير عن الحقائق التي تمثلها وذلك بهدف إمكانية الاعتماد عليها بدرجة ثقة عالية في صنع القرار، مما يتطلب أن تكون المعلومات المحاسبية متصفة بالدقة وبقدرتها على سلامة تصوير المضمون الذي تعبر عنه تصديقاً وإمكانية التثبت من المعلومات، وكذلك إمكانية قابليتها للتدقيق والمقارنة، ويراها (Kam, V. 1990. p 530) بأنها عكس القابلية للاختلاف وهي عملية توثيق الاتساق والثبات عند توفير نتائج مرضية أو ثبات النتائج نفسها لغرض استخدام محدد، فالمصادقية هي التعبير عن المفردات المحاسبية بالشكل الذي يحددها من حيث تعريفها وقابليتها للقياس وملائمتها ومدى الثقة فيها.

وقد شملت إصدارات (FASB, 1980) و (IASB, 1989) خاصية المصادقية كأحد عناصر منفعة المعلومات المحاسبية، إذا تمثلت أركانها في صدق التعبير، والموضوعية والتكاملية، وفي هذا يرى (شيرازي، ١٩٩٠: ٢٠١-٢٠٢)، بأنها تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها باعتبارها تمثيلاً للمضمون والجوهر وليس مجرد الشكل.

وتمثل المصادقية خاصية ضرورية للقائمين على أدرة الوحدة الذين لا يتوفر لديهم الوقت أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات. ولكي تتسم المعلومات المحاسبية بالمصادقية يجب أن تتوفر بها ثلاثة خصائص أساسية هي:

أولاً: القابلية للتحقق: يتحقق هذا المفهوم عند ما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقة القياس وذلك كأن يصل عدد من المدققين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية. فإذا توصلت أطراف خارجية باستخدام نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق منها ولا يمكن للمدققين أبداً الرائي فيها.

ثانياً: الصدق في عرض المعلومات المحاسبية: يعني هذا المفهوم ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية والموارد والإحداث التي تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى. بمعنى آخر هل تمثل هذه الأرقام ما حدث فعلاً.

ثالثاً: الحياد: يعني هذا المفهوم أنه لا يمكن انتقاء المعلومات بشكل يتضمن تفضيل إحدى الجماعات المستفيدة منها على الأخرى حيث أن المعلومات الحقيقية والصادقة يجب أن تمثل محل الاهتمام الأول.

دور المدقق الداخلي في تعزيز مصادقية المعلومات المحاسبية

يمكن للمدقق الداخلي من تعزيز مصادقية المعلومات المحاسبية من خلال التركيز على استخدام كيفية التقرير عن رأيه وفق معطيات يضمن من خلالها التأكيد على مصادقية المعلومات وإلزام المحاسب على اتباع الإجراءات المحاسبية والأسس الموضوعية في إعداد وتقديم المعلومات المحاسبية بما يحقق الموثوقية بتلك المعلومات ورغم أنه هناك عدة تصنيفات لتقرير مدقق الحسابات، ولكن سيتم التركيز على التقارير من حيث إبداء الرأي لملائمة إمكانية التأثير مع تحقيق مصادقية المعلومات وتقسيم تصنيفات إبداء الرأي في تقرير مدقق الحسابات إلى ما يلي: (عبد الله، ٢٠٠٠، ١٤٥ - ١٤٧)

١- الرأي المطلق (Unqualified opinion) ويصدر هذا الرأي عندما لا يجد المدقق أي ملاحظات أو اقتراحات أثناء قيامه بعملية التدقيق وتؤثر على صحة القوائم المالية، أي إن

القوائم المالية ممثلة لواقع المشروع ، وان المدقق كون هذا الرأي بعد قيامه بعملية التدقيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها ، وان البيانات المالية كانت معدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وان تلك المبادئ طبقت كما في السنة السابقة ، وإنها تحتوي كافة المعلومات الإضافية اللازمة .

٢- الرأي المتحفظ (Qualified Opinion) ويصدر هذا الرأي عند وجود بعض التحفظات من ملاحظات واعتراضات ، وهنا لا بد من ذكر موضوع التحفظ وأسبابه وأثره على القوائم المالية أن أمكن . أما إذا كان التحفظ من الأهمية بمكان بحيث يؤثر على صحة البيانات إلى درجة كبيرة لا بد من الامتناع عن إبداء الرأي ، أو إعطاء رأي معاكس إذ ما تكونت القناعة لدى المدقق بأنه ذلك التحفظ يجعل القوائم المالية غير ممثلة لواقع المشروع . ويذكر التحفظ عادة في فقرة السيطرة (middle paragraph) بين فقرتين النقاط والرأي . وتقسم التحفظات إلى ثلاثة أقسام :

- التحفظات التي تهدف إلى تحديد مسؤولية المدقق مثال ذلك ما يقرره المدقق من انه اعتمد حسابات الفروع مع انه لم يقيم بزياراتها شخصياً ، أو لم تصل إليه ردود من المصادقات من المدينين .
- التحفظات التي تفصح عن اختلاف رأيه مع الإدارة والذي غالباً ما تشير إلى مخالفة الشركة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليه مثل عدم كفاية مخصصات الاستهلاك أو مخصصات الديون المشكوك فيها .

• التحفظات التي تشير إلى المخالفات لقانون الشركات أو لنظام الشركة الداخلي.

٣- الرأي المضاد أو المعاكس (Adverse Opinion) ويصدر هذا الرأي عندما يتأكد المدقق إن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمشروع سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليه وتقع على المدقق مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي وذكرها .

٤- الامتناع عن إبداء الرأي (Disclaimer Opinion) ويصدر هذا الرأي عندما لا يحصل المدقق على أدلة وقرائن إثبات كافية لإبداء رأي فني محايد في القوائم المالية، سواء كان ذلك بسبب تضيق نطاق التدقيق من حيث الزمن أو الكلفة (Scope Limitations) أو وجود ظروف استثنائية غير طبيعية (Unusual uncertainties)

وقبل إبداء رأي المدقق الداخلي بصدق وعدالة المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية عليه التأكد من: (توماس وهنكي، ١٩٨٩: ٤١)

- ١- مبادئ المحاسبة المطبقة تمثل مبادئ متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً.
- ٢- مبادئ المحاسبة مناسبة وملائمة في ضوء الظروف والبيئة المحيطة.
- ٣- القوائم المالية وما يلحق بها من ملاحظات توفر معلومات كافية ومناسبة.
- ٤- المعلومات التي تقدمها القوائم المالية مبوبة وملخصة بطريقة مقبولة.
- ٥- القوائم المالية تعكس (بشكل مناسب) الأحداث والعمليات المالية في حدود مدى معقول وعملي.

المبحث الثالث

دور المدقق الداخلي في تفعيل شفافية المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية

تزايدت أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بعد تزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال وبعد أن أصبحت المعلومة المحاسبية المنشورة مصدر هام لاتخاذ القرارات وذات قيمة، ومن هنا نال موضوع الإفصاح اهتمام كبير من قبل الباحثين والجمعيات المهنية المتخصصة بموضوع المعايير المحاسبية والتدقيقية وقد أدت الانهيارات المالية لبعض الشركات العالمية إلى

زيادة المسؤوليات الملقاة على عاتق إدارات الشركات وذلك بسبب سوء تمثيل الوقائع في التقارير المالية ويؤكد Sidney أن العامل الأول وراء ذلك هو ابتعاد الإدارة عن مسارات الشفافية في تعاملها مع أصحاب المصالح و العامل الآخر هو خروج هذه الإدارات عن مسار مسؤولياتها في تبني افتراضات قائمة على أساس منطقي وموضوعي من تصوراتها لواقعها المالي والمستقبلي، مما أدى إلى زيادة وعي هذه الإدارات بشأن المستقبل أكثر من أي وقت مضى والقبول بفكرة الحاجة إلى وجهة نظر طويلة المدى من أجل نتائج عملية مقبولة، وأصبحت هذه الإدارات على يقين تام بأهمية المعلومات المستقبلية تلك المستندة على افتراضات لإحداث قد تحدث أو لا تحدث في المستقبل وأفعال محتملة للوحدة الاقتصادية ووفقا للمعايير الدولية يمكن أن تكون المعلومات المستقبلية أما على شكل تنبؤ أو إسقاط أو مزيج بين الاثنين. وتقع المسؤولية في الإفصاح عن هذه المعلومات على عاتق الإدارة بالدرجة الأولى وعلى المدقق باعتباره الجهة التي تضفي الثقة على هذه المعلومات وكلاهما يعتبر من الأطراف الأساسية المسؤولة في تعزيز الشفافية في الإفصاح المحاسبي.

ويكمن الهدف وراء إعداد القوائم المالية توفير المعلومات اللازمة عن المركز المالي لأي وحدة اقتصادية وأدائها والتغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية فيها، ولضمان تحقيق الشفافية في القوائم المالية لا بد من الإفصاح الكامل عن طريق عرض المعلومات المفيدة لقطاع عريض من المستخدمين بما يسهل تفسيرها من قبلهم وبالتالي تمكينهم من اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية. وكما هو معلوم أن المعلومات المالية هي روح الأسواق والمصدر الرئيس لاتخاذ قرارات الاستثمار، أن استمرارية تدفقها وتوقيتها وصحتها ودقتها ومصدقيتها هي الأساس في كفاءة هذه الأسواق، ومثل هذه الصفقات والخصائص لا تشمل في المعلومات المحاسبية المفصح عنها ما لم تتبع وتنشر وفق المعايير والمبادئ المرسومة لها، وإذا ما تحققت هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية مع التطبيق الكامل للمعايير المحاسبية الخاصة بالعرض والإفصاح عنها سيتحقق معها شفافية تامة تعمل بدورها على إثراء الثقافة المحاسبية عند مستخدمي هذه المعلومات.

محددات المعايير المحاسبية الخاصة بالإفصاح المحاسبي:

لقد أولت الهيئات والمنظمات الدولية المسؤولة عن وضع المعايير و القواعد المحاسبية اهتماما كبيرا لموضوع الإفصاح المحاسبي، فقد اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم (١) عرض القوائم المالية و المعيار رقم (٢٤) للإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة و المعيار رقم (٣٠) الإفصاح في القوائم المالية . (حماد، ٢٠٠٤: ٢٥ - ٣٨).

محددات مستوى الشفافية المطلوب تحقيقها في الإفصاح المحاسبي:

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يتيسر فهمها وذلك عن طريق ترتيب و تنظيم و تصنيف بنود تلك المعلومات بصورة منطقية و وفقا للأهمية النسبية ويقصد بتوفير الإفصاح المناسب يتوجب على معدي القوائم المالية مراعاة عرض المعلومات بـمكان يسهل للاهتمام إليها سواء كان هذا المكان في صلب القوائم المالية أم في الإيضاحات المرفقة بها كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أكثر من مكان.

(www.aleppoeconomics.com/vb/attachment.php?attachmentid).

القوائم المالية غير المدققة وموقف المدقق منها:

إذا اقترن اسم المدقق بأي بيانات أو قوائم مالية ولم يتم بتدقيقها فعليه أن يثبت عبارة " غير مدققة" على كل صفحة فيها وذلك لإخلاء نفسه من المسؤولية التي قد يفترضها ذوو العلاقة فيما لو كانت القوائم خالية من هذه العبارة. ويفضل في معظم الحالات أن يمتنع المدقق عن إبداء

الرأي ويُذيل القوائم المالية بذلك، كأن يذكر مثلاً " أن كشف الميزانية والإرباح والخسائر المرفقين لم يدققا من قبلنا ولذا نمتنع عن إبداء الرأي فيهما".

إجراءات المدقق الداخلي في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية

يمكن للمدقق الداخلي من تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية من خلال اتخاذ بعض الإجراءات الإضافية إلى جانب الإجراءات الأساسية المعتمدة في تدقيق المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية التي سيفصح عنها والتي يمكن أن تتمثل بالآتي:

١- اقتراح اعتماد معايير المحاسبة الدولية: بما أن الإدارة تعتمد على المدقق الداخلي بتزويدها بالتقارير والتوصيات والملاحظات المهمة التي تخص نشاط المنشأة ومصادقية المعلومات المحاسبية وبهدف تعزيز الشفافية في القوائم المالية لما تتضمنه من تأكيد على الإفصاح العادل والشامل والتركيز على الموضوعية في الإفصاح.

٢- التأكيد على معايير إبداء الرأي في ما يخص الإفصاح في القوائم المالية.

٣- تحفظ الرأي: يمكن للمدقق الداخلي الضغط لتطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال فتح مجال التحفظ في الرأي في الإفصاح في القوائم المالية، مما يعطي دافعاً لتعزيز الشفافية في القوائم المالية.

٤- بما أن توجهات الإدارة المعاصرة هو إظهار القوائم المالية بصورة تعزز من موثوقيتها للمستخدمين لذا فإنه يمكن أن يكون للمدقق الداخلي الفرصة الكبيرة من استجابة الإدارة إلى توصياته المؤكدة على اعتماد معايير المحاسبة الدولية لما لها من أثر في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية وشفافية الإفصاح المحاسبي وبما ينعكس ذلك على زيادة درجة المصداقية والموثوقية من قبل مستخدمي هذه القوائم.

الخلاصة

أن المفهوم العام لكلمة "التدقيق" هو فحص حسابات وحدة اقتصادية ما للتأكد من صحتها، وبتعبير آخر فالتدقيق هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منتظماً بشكل يمكن المدقق من تقديم تقريره الذي يضمه رأيه الفني المحايد المستقل حول مدى دلالة القوائم المالية لذلك المشروع عن المركز المالي له في نهاية فترة زمنية محددة، ومدى بيان تلك القوائم للنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة. تتمثل النتيجة النهائية لعملية التدقيق التي يؤديها مدقق الحسابات لإعداد تقريره النهائي الذي يفصح فيه عن مدى عدالة ومصادقية القوائم المالية والحسابات الختامية للوحدات الاقتصادية. وعلى المدقق الالتزام ببعض المعايير والمؤشرات وقواعد السلوك المهني ليستطيع من خلالها الإفصاح عن مدى دقة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية، وأن الإفصاح يجب أن لا يتعلق بالعمليات، أعداد الميزانية لابد أن يعتمد الإفصاح عن الأحداث الأخرى المهمة الواضحة بعد تاريخ أعداد الميزانية وتاريخ التقرير وذلك نظراً لأهمية بعض تلك الأحداث للتأثير على صحة ودقة القوائم المالية وعدالة المركز المالي للوحدة. تعني الشفافية مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة لكافة المستخدمين، وتضمن تدفقاً حراً للمعلومات، فهي تتيح للمعنيين بشأن ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمؤسسات والمعلومات المرتبطة بهذا الشأن، في حين أن الإفصاح يشير بشكل عام إلى إظهار الشيء بحيث يكون واضحاً ومفهوماً، وفي المحاسبة يشير هذا المفهوم إلى شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. وعلى الرغم من أن الشفافية تعني الوضوح وهي نقيض السرية والغموض وأن الإفصاح يعني العلنية إلا أن هناك ما يحددهما، فالشفافية محددة على الأغلب بحساسية المعلومات وتوقيت نشرها، وهي بالتالي

تحتاج إلى توازن مدروس عند الإفصاح عن المعلومات، ولمعايير المحاسبة الدولية أهمية كبيرة في تحقيق التوازن وبما يعمل على تحقيق الإفصاح المحاسبي المحقق للشفافية، ويظهر دور المدقق الداخلي جلياً في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية من خلال تكامل وجهة النظر الخاصة بهذا المدقق مع توجهات الإدارة في تعزيز الشفافية في المعلومات، ومن هذا المدخل يمكن للمدقق الداخلي من دفع المحاسب على إعداد القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، وبالأخص على المعايير التي تؤكد على الشفافية، وهذا الدفع للمحاسب لا يتم إلا بعد تقديم التوصيات والملاحظات للإدارة وبيان أهمية هذه التوصيات على رفع درجة الموثوقية في القوائم المنشورة للمنشأة من قبل المستخدمين وقراء القوائم.

المصادر

أولاً: الرسائل والأطاريح الجامعية

- ١- الحمداني ، خليل إبراهيم رجب ، (١٩٩٠) ، القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية في القوائم المالية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، الموصل.
- ٢- الربيعي ، خلود هادي عبود مختار ، (٢٠٠٥) ، تعزيز معطيات الشفافية في ظل تقانة المعلومات وقراءات الإنتاج والعمليات ، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال ، غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، الموصل.
- ٣- العيسوي ، عوض خلف دلف ، (٢٠٠٣) ، الفرضيات والمبادئ والمحددات للإطار المفاهيمي المحاسبي المعاصر في ميزان الشريعة الإسلامية ، أطروحة دكتوراه في المحاسبة ، غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد.
- ٤- يحيى ، زياد هاشم ، (١٩٩٠) ، فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في وحدات القطاع الاشتراكي ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، الموصل.

ثانياً: الدوريات

- ١- البارودي، شريف، (٢٠٠٢) ، تحليل الأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة القوائم المالية مع دراسة اختباريه ، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، السنة السادسة ، العدد ١.
- ٢- البدويهي ، علي حسن ، (١٩٩٥) ، الموضوعية والصدق ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد ١.
- ٣- البلقيني ، محمد توفيق و د. رأفت أحمد علي إبراهيم، "استخدام نظرية المصادقية في تسعير التأمين من المسؤولية المدنية الإجباري عن حوادث السيارات في مصر"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد رقم ٢٣، العدد رقم ١، 1999.

- ٤- الحياي، صدام محمد، دور الشفافية في تعزيز البعد الثقافي للمعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العدد ١٠، ٢٠٠٨.
- ٥- زيود لطيف ، قيطيم حسان ، مكية نغم أحمد فؤاد، (٢٠٠٧)، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٩ ، العدد ١، دمشق.

ثالثاً: الكتب

- ١- اشتيوي ، إدريس عبد السلام ، (١٩٩١) ، المراجعة معايير وإجراءات ، ط ٢ ، دار الجمهورية للنشر والتوزيع والإعلان ، ليبيا.
- ٢- توماس، وليم وهنكي، توماس، المراجعة بين النظرية والتدقيق، ترجمة احمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، السعودية، ١٩٨٩.
- ٤- جمعة ، أحمد حلمي ، (١٩٩٩) ، التدقيق الحديث للحسابات ، الطبعة الأولى ، دار صنعاء للنشر ، عمان.
- ٥- حماد، طارق عبد العال ، (٢٠٠٤) ، موسوعة معايير المحاسبة ، ج ١ ، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ٦- الشيرازي ، عباس مهدي ، (١٩٩٠) ، نظرية المحاسبة ، ط ١ ، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت.
- ٧- عبد الله ، خالد أمين ، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠١.
- ٨- عبد الله، عبد العظيم، الصبان محمد سمير ، (٢٠٠٠) ، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات.
- ٩- عثمان ، عبد الرزاق محمد ، (١٩٩٩) ، أصول التدقيق والرقابة الداخلية ، ط ٢ ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل.
- ١٠- القاضي حسين ، دحدوح حسين ، (١٩٩٩) ، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية ، ط ١ ، عمان.
- ١١- القاضي، حسين يوسف ، دحدوح ، حسين أحمد ، (٢٠٠٠) ، تدقيق الحسابات ، دار الثقافة ، عمان.
- 16- Ab-khalil, Bin Ab Hamid, (1998) , Transparancy in the civil service, Maleysiom Experience.
- 17- Griser , (1998) , Paul, Managng values: Ethical change in organizati0n , Mac – millan press Ltd , London.
- 18- Kam, I, "Accounting Theory "John Wiley & Sons, Inc. 1990

رابعاً: الانترنت

- ١- جبر، شمخي www.alsabaah.com
- ٢- منتدى المحاسبين http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=1355
- ٣- منتدى المحاسبين العرب http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1815
- ٤- منتدى المحاسبين العرب http://www.acc4arab.com/acc//showthread.php?t=6186
- ٥- صديق عفيفي www.seddikaffifi.com
- ٦- موقع تداول www.tadawul.net

- ٧- <http://echoroukonline.com/montada/showthread.php?t=42354> منتديات الشروق
- ٨- http://www.jps-dir.com/Forum/forum_posts.asp?TID=1526&PN=1 منتدى المحاسبين
- ٩- <http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=2646> منتدى المحاسبين العرب
- ١٠- www.aleppoeconomics.com/vb/attachment.php?attachm entid منتدى كلية الاقتصاد بحلب
- ١١- www.arabtopics.com قضايا عربية
- ١٢- http://www.jps-dir.com/Forum/forum_posts.asp?TID=336 منتدى المحاسبين

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.